الصهيونية الراحلة غولدا مئير، وقصة طفولتها وانشغالها بالسياسة على مدى سبعين سنة، منذ ان كانت طفلة صغيرة في روسيا، إلى حين ذهابها إلى فلسطين وبداية احتكاكها واجتماعها بالشخصيات السياسية، كالملك عبد الله، جد العاهل الأردني حسين، وطبعاً حتى اللحظات الأخيرة من حياتها.

جرى تصوير الفيلم في مدة زمنية بلغت ٥٢ يوماً، اعيد خلالها بناء بعض ديكورات فلسطين القديمة في العشرينات والأربعينات، كما شارك في التمثيل طاقم اسرائيلي يضم ٧٥ ممثلاً و ٧٠ تقنياً، أي ما يعادل نسبة ٩٥٪ من مجموع المساهمة البشرية العامة، علماً بأن المخرج كان اسرائيلياً، ويدعى زفي سبيلمان، وأن المنتج الأميركي المعروف جين كورمان كان على رأس المشروع منذ بدايته، وهو صاحب فكرة ان يتم تصوير المسلسل على اربع حلقات تؤخذ جميع مشاهدها داخل «اسرائيل». فقد صرح كورمان اثر الانتهاء من عمليات التصوير: «اعتقد ان سلم الأسعار الاسرائيلية في مجال الخدمات والمعدات السينمائية التقنية) يصل على الأرجح إلى نصف معدل الأسعار في العالم الغربي». وهذا ما أكده في وقت لاحق نبأ اجتماع رئيس شركة «بارامونت» بوزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي جدعون بات، اذ قيل: ان الممول الأميركي لمسلسل «امرأة تدعى غولدا» أعلن أمام الوزير ان «تلك كانت المرة الأولى التي ينجز فيها انتاج خارجي بدون سماع أية شكاوى». وتقول المعلومات الصحفية: ان المساهمة الاسرائيلية في انتاج هذا المشروع وفرت نسبة ٥ ــ ٦٪ من قيمة الموازنة الأصلية. وللمناسبة، تجدر الاشارة أخيراً، إلى أنها لم تكن المرة الأولى، البتة، التي يأتي فيها المنتج جين كورمان إلى الأرض المحتلة لتصوير عمل سينمائي، فمع «امرأة تدعى غولدا»، يكون كورمان قد حقق عمله الرابع، بالاضافة إلى الأفلام الثلاثة الآتية: «الأحمر الكبير»، «ماري وجوزيف» و«الفردوس».

ان منطق التجرد من الحساسيات يؤدي بنا، للوهلة الأولى، إلى النظر إلى هم الاسرائيليين لتنظيم بيع وشراء وتوزيع افلامهم، من زاوية أنه حق مشروع لأية سينما طموحة في أي ركن من العالم. وفي مهرجان «كان» الخامس والثلاثين، مدار بحثنا، لم تنفرد السينما الاسرائيلية بنشاط غريب عادي، عن باقي السينمات الصديقة، او المناوئة لها، أو التي تعتبر نفسها المنافس التجاري لها هناك، انما اللافت للنظر في الجناح التجاري الصغير المخصص لمعروضات الأعمال السينمائية الاسرائيلية، كان التأكيد على طابع اسرائيل، كدولة يتولى جهازها الاشراف على عملية تسويق الأفلام، ويولي كذلك كبير اهتمام لبناء جسر مع الصحافة، في سبيل التغطية والتعريف عن اشخاص سينماه القومية بواسطة المقابلات المباشرة. طبعاً، لا يخرج كل هذا عن دائرة النشاط العادي، لكن القيام بهذا النشاط ومتابعته يصبحان مع الوقت، بالنسبة للدولة الاسرائيلية ممارسة لدور حكومي طبيعي، من خلال الأدوات والطاقات الموظفة من قبل وزارة الصناعة والتجارة.

ومتى تعلق ذلك بمهرجان يحمل ثقل ووزن مهرجان كان، فانه يكتسب أهمية حيوية، نظراً لما يعنيه مبدأ الاشتراك في سوق «كان» العالمي للفيلم، بالمقارنة مع التظاهرات السينمائية المماثلة في مختلف الأنحاء، بدليل أن المساهمة الاسرائيلية في مهرجان «سوق الفيلم الأميركي» الثاني الذي اقيم في منتصف آذار (مارس) ١٩٨٢ اقتصر على حضور موزعين اثنين فقط، بينما بلغ عدد الوافدين إلى «كان»، هذه السنة، تسعة موزعين*، «اتحاد الموزعين المستقلين في اسرائيل» الذي يضم ٣٢ عضواً من أصحاب شركات التوزيع الخاصة المستقلة. ويعود سبب ذلك أساساً إلى اعتقاد هؤلاء الموزعين ان «فرنسا هي الأقرب جغرافياً إلى تل أبيب» على الصعيد السينمائي، وإلى كون «كان» محطة سنوية يستفيد الاسرائيليون فيها من عقد الصفقات مع أصحاب الأفلام الأوروبية التي يرغب في رؤيتها جمهورهم في الداخل.

السينما الاسرائيلية واقعاً

تلك الوقائع لا تنفي حقيقة أن السينما الأميركية هي الأقرب مادياً لجهة تطوير انتشار السينما الاسرائيلية ومساعدتها على النهوض معنوياً بنفسها، حتى تؤسس كياناً خاصاً بها، يستوعب كافة الميول والايديولوجيات، في اطار مؤسسة رسمية متحررة من شعارات السينما الصهيونية التي باتت تشكل الرديف الأساسي لها. ذلك ان هوليوود كانت من

---

* الموزعونالتسعة هم: اسحق شويس وايلان شويس عن شركة «افلام النجوم السبعة»؛ افرايم جيليد عن شركة «جيليد وشركاه»؛ ن. جيليد عن «افلام ناهشون»؛ ايلي غليفاند عن «غليفاند»؛ موكي غرايدينجر وسامي بيراشا عن «افلام فوروم»؛ جاي كولر عن «افلام الماراتون»؛ بيني وينزلبرغ عن «موزعي افلام آنكاي».